إزالة الرهبوت

عن مشكلات

مسلم الثبوت

إزالة الرهبوت

عن مشكلات

مسلم الثبوت

للإمام القاضي محب الله البهاري رحمه الله المتوفى ١١١٩هـ

إعداد وترتيب

محمد أنور البدخشاني

شيخ الحديث بجامعة العلوم الإسلامية

علامه يوسف بنوري تاؤن كراتشي

مقدمة الشارح

الحمد لله الملك القدّوس السّلام ، المؤمن المهيمن العزيز الجبّار، الخالق البارئ المصوِّر القادر القوي الواحد القهّار، فأشهد أن لا إله إلا الله وحده لاشريك له وأنّ محمّدا عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه، وعلماء أمته الأخيار، مادام الليل والنهار.

أمابعد: فإنّ الله تعالى جعل الشريعة الغرّاء دستورا صالحاً لكل زمان ومكان ، بما أودع فيها من قابلية للتطور - بشروطه المخصوصة و قيوده المعتبرة - و جعل تشريعاتها من القوة والصلاح مايتخطى به الأزمنة والأمكنة ، وهذا هو السر الذي جعل شريعتنا باقية على مرّ العصور ، صالحة لتنظيم شئون المجتمعات ، مهما تبدّلت الظروف والأحوال والجماعات.

أوليس هذا أدلّ على أنّ الشريعة الإسلامية خاضت ميادين الحياة على اختلاف أنواعها بنجاح تام مئات السنين في ظروف متفاوتة متباينة ، وتجارب شديدة عديدة ، ووُضِعَت في بوتقة الاختبار ، و خرجت ظافرة ناجحة بعد أن تفوّقت في مختلف الأجواء والعصور ، و لاشكّ أنّ العلم الذي ينير السبيل لكيفية استنباط الأحكام وتطبيقها على المسائل الفرعية التي تواجه الناس في أمورهم ، هوعلم (أصول الفقه) العلم الذي به تعرف الأدلة ، والمصادر التي يرتكز عليها التشريع ، و يبتني عليها الأحكام ، فكان جديرًا به أن يكون في الذروة العليا والدرجة التي لايدانيه فيها علم من

العلوم الدينية .

وذلك لأنّ النصوص الشريعة من الكتاب والسنّة - على ما اقتضته حكمته تعالى - محدودة ومقصورة، وضرورات الحياة وحاجات الناس غير محدودة و بلانهاية ، إذ من طبيعة الأحداث أنها ليست أزلية غير متغيرة ،بل من خواصّها التغيّر والتجدد،فقد تطرأ في المجتمع الإنسانيمن الحوادث والوقائع مالم يكن عهد بها بالأمس، ولاتزال تتغيّر الأوضاع والأحوال ، وتقع حوادث جديدة تتطلّب من العلماء إصدار حكم شرعي مناسب لها ، وبيان أحكامها من قواعد النصوص ومقاصد الشريعة ، فلووقفوا أمام تلك الحوادث مكتوفة الأيدي للزم منه الحكم على الشريعة الإسلامية بالجمود والتأخر عن تلبية حاجات الناس ، وبالضيق عن إيفاء حاجات المجتمعات البشرية على اختلاف مستوياتها ، وحاشاها عن ذلك.

فإذاً لابدّ لمعالجة تلك المشكلة من اللجوء إلى "أصول الفقه" وممارسة قواعده، ليمكن مواجهة الحياة بكلّ قوّة وشجاعة وثبات، وذلك بتطبيق أحكام شريعتنا الخالدة الكافية لكلّ جديد وتغيّر ، ولكل بلد وعصر .

وقد قضى ذلك الوطر الشرعي علماء نا السابقون المخلصون بمناهجهم الموضوعة المختارة، وواصلوا ليلهم بنهارهم حتى استطاعوا أن يهيئوا لنا تراثاً عظيماً، وبحوراً زاخرة، يمكن بالغوص فيها استخراج دررصافية لامعة ، وجديرة بالإعجاب.

وكان من جملة ذلك التراث أو الدرر كتاب " المسلّم " لصاحب "السلم" النظار المتكلم الفسلفي المنطقي الأصولي محب الله البهاري الهندي (المتوفى ١١١٩هـ) ولهذا الكتاب أسلوب عجيب، وتعبير غريب، جاء بعبارات كلامية ، وتعبيرات منقطية ، فاختار الإيجاز ، ورجح الإعجاز ، وبدأ كتابه بالحقيقة والمجاز (الوجود الحقيقي والمجازي) ومع ذلك هو من الكتب المؤلفة على الجمع بين الطريقتين المتداولتين ، فإنه من المعروف أن لعلماء الأصول ومصنّفي أصول الفقه ثلاث طرق في التاليف :

١-طريقة المتكلمين : وهي الطريقة التي يتوجه أصحابها نحو تحرير المسائل وتقريرالقواعد بناءً على المبادي المنطقية والكلامية ، وإقامة الأدلة من تلك المبادي ،

مجردة عن الفروعات الفقهية ، بل شأنهم في ذلك شأن علماء الكلام ، و لذلك سميت تلك الطريقة بطريقة المتكلمين، ومن ذلك يقول عبيدالله البخاري في مقدمة "توضيحه" : " وعلى قواعد المعقول تأسيسه".

٢-**طريقة الفقهاء** : وهي الطريقة التي يهتم أصحابها بالفروعات والجزئيات الفقهية، و يتوجهون لخدمتها ، وذلك بتقريرهم القواعد الأصولية على مقتضى ما نقل عن أئمتهم من الفروع الفقهية، يحسبون أن تلك القواعد هي التي لاحظها الأئمة عند ما فرعوا تلك الفروع على أصولها ، حتى إذا وجدوا قاعدة تخالف تلك الفروع المقررة، يجتهدون في تشكيلها بالشكل الذي يناسب تلك القواعد؛ ولهذا سميت تلك الطريقة بطريقة الفقهاء أو طريقة الحنيفة.

٣-**وهنا طريقة ثالثة** : جامعة بين الطريقتين الأولين ، فـ" المسلّم" الذي عرف بـ" مسلّم الثبوت " من القسم الثالث، كما يقول المحب نفسه : " ويحتوي (كتابي هذا) على طريقتي الحنفية (طريقة الفقهاء) والشافعية(طريقة المتكلمين)".(١)

ومن الكتب الجامعة بين الطريقتين "التوضيح " شرح "التنقيح" لعبيد الله البخاري وحاشيته "التلويح"للتفتازاني و"تحرير الأصول" لابن الهمام ، وشرحه "التقرير والتحبير" لابن أمير الحاج ، و"بديع النظام" للساعاتي.

فللمسلّم حواشٍ وشروح ، وعليه تعليقات قديمة وجديدة ، ومن تعليقاته الجديدة في عصرنا وشروحه العجيبة النادرة "أمالي" شيخ الأصول وإمام المعقول

الأستاذ الكبير الشيخ خان بهادر المارتونكي السواتي، (المتوفى١٩٧٦هـ) رحمه الله رحمة واسعة ، وكان "الأمالي" بلغة شعبه (البشتو) وتلك الأمالي من أسهل تعليقاته، وأجمعها، وأنفعها، وأكثرها حلاً لمغلقات الكتاب ومعقداته ، فإنّ البهاري – بما أن كتابه جامع بين الطريقتين المعروفتين – قد استخدم الأسلوب الكلامي والمنطقي والبلاغي ، مغيّرًا أكثر كلام الأصوليين في تعريفاته، وتعبيراته ، فصار كتابه من أصعب

---

(١) اقتبست "المقدمة" بتغيير يسير إلى هنا من أنوار مقدمة "تعليق " فضيلة الدكتور عبدالرحيم فيروز الهروي على كتاب "تقويم الأصول وأدلة الشرع".

كتب أصول الفقه، حتى عجز الدارسون ، بل المدرسون عن فهم أكثر عباراته، وحلّ عامة مشكلاته، إلا الراسخون في علم الأصول، والعلوم التي استعان بها المصنف في تاليف كتابه ، فمن هذه الجهة صار إملاء أستاذنا الأجل من أحسن الأمالي وأجمل التعليقات المتداولة.

وبما أني درست على الشيخ " المرصد الأول" من "شرح المواقف" للسيد الجرجاني، مع تعليقاته الصعبة الموجزة للسيد الزاهد الهروي سنة ١٣٩٢ للهجرة بدار العلوم الحقانية (سيدو شريف) المطابق لسنة ١٩٦٩م ، فأحببت الاستفادة من أمالي الشيخ ، والإفادة لطلّاب علم الأصول ، ومن ثم شمّرت عن ساق الجد لشرح "مسلّم الثبوت" شرحاً جديداً سهلاً قريب التناول، و يسر التداول ، فجعلت إملاآت الشيخ أساساً لعملي هذا ، وشرعت الشرح باستعانة الله وتوفيقه .

المنابع التي استقيت منها

١-تعليق المصنف نفسه الذي يذكر في اختتام كلامه كلمة "منه" بدل كلمة "له"، لأنه في الإحالة يقال : وهذا الكتاب لفلان أو هذه المقالة لفلان ، ولا يقال من فلان .

٢-"التوضيح " شرح "التنقيح " كلاهما لعبيد الله البخاري.

٣-وحاشية "التلويح على التوضيح " للتفتازاني العلامة.

٤-شرح عبدالحق الخير آبادي على " المسلّم".

٥-كشف المبهم عن "المسلّم".

٦-"فواتح الرحموت" شرح مسلّم الثبوت لبحر العلوم اللكنوي.

٧- "تقويم أصول الفقه وتحديد أدلة الشرع" للإمام أبي زيد الدبوسي

٨-"أمالي" الشيخ خان بهادر المارتونكي.

٩-"تحرير الأصول" لابن الهمام صاحب "فتح القدير" شرح هداية المرغيناني.

١٠-شرحه "التقرير والتحبير" لابن أمير الحاج.

١١-"سلّم العلوم" لصاحب " المسلّم".

عملي في هذا الشرح

١-التصريح بالعبارات والقيودات التي اعتبرها المصنف في المتن تقديراً ولم يذكرها، صرحت بها بين القوسين.

٢-شرح العبارات المغلقة والتراكيب المعقدة.

٣-وضع العناوين لكل تعريف ومسألة.

٤-ذكر التمهيد أو المقدمة لتسهيل المباحث المشكلة.

٥-توضيح الاصطلاحات التي استخدمها المصنف.

٦-تلخيص المباحث الطويلة.

٧-ذكر الأمثلة التي لابد منها في توضيح القواعد.

٨-ذكر الترجمة للمسائل المبهمة التي ذكرها المصنف.

٩-تعيين المبادي الكلامية والمنطقية.

١٠-تعيين الأبواب في المبادي الفقهية.

وكتبه بمنزله في عمارة الجامعة
محمد أنور البدخشاني
جامعة العلوم الإسلامية
علامه بنوري تاؤن كراتشي
في ١٤٣٠-١١-٢٩

الحمد لله الذي نزّل الآيات، وأرسل البينات، فطلع الدين، وطبع اليقين، ربنا لك الحقيقة حقًا، وكل مجاز، أعنة المبادى بيديك، ولك الأمر تحقيقاً، وكلّ مجاز، ونواصي المقاصد مفوضة إليك، فأنت المستعان وعليك التكلان

بدأ المصنف -رحمه الله- كتابه بحمد الله بعد الابتداء بالتسمية لوجهين: موافقة كتاب الله تعالى (القرآن الحكيم)؛ حيث وقع في أوله ((الحمد الله رب العلمين))، والامتثال بحديث سيد المرسلين " كل أمر ذي بال لم يبدأ فيه باسم الله فهو أبتر" .

الحمد في اللغة : هو الوصف بالجميل الاختياري على وجه التعظيم والتبجيل، والحمد بهذا المعنى مرادف للمدح .

لكن المصنف اختار لفظ "الحمد" دون المدح ؛ لأن المذكور في كتاب الله، وفي الحديث الوارد في الابتداء هو لفظ " الحمد" لا المدح، وكذلك في الحديث الوارد في الشفاعة الكبرى جاء لفظ " الحمد" وفيه " ثم يفتح الله علي من محامده، وحسن الثناء عليه شيئًا لم يفتحه على أحد قبلي، أي بعد أن أقع ساجدا عند الله، ثم يقال "يا محمد ! ارفع رأسك سل تعطه واشفع تشفع".

والوجه الآخر أن الاختيار شرط في الحمد دون المدح، كما أشير إليه، فلهذه الوجوه، رجح المصنف الحمد على المدح.

فالحمد مصدر فعل متعد: وله احتمالات ستة: وهناك احتمال سابع، وهو اعتباري ليس له وجود في الخارج.

١-الأول: أن يكون مصدراً معلوماً، وهو الذي يعبر عنه بالثناء.

٢-والثاني: أن يكون مصدراً مجهولاً، و يعبر عنه بالمثنّى عليه.

٣-والثالث: أن يكون مصدراً مبنياً للفاعل، و يعبر عنه بالحامدية.

٤-والرابع: أن يكون مصدراً مبنياً للمفعول و يعبر عنه بالمحمودية، وبين المصدر المعلوم والمصدر المبنى للفاعل تلازم أي أحدهما يستلزم الآخر، وكذلك بين المصدر المجهول والمصدر المبني للمفعول حيث يستلزم أحدهما الاخر.

٥- الخامس: أن يكون حاصلاً بالمصدر المعلوم، وله معنيان:

الأول: أن يكون قابلاً للنسبة إلى الفاعل، ولم يكن منسوبا بالفعل.

والثاني: هي الهيئة الحاصلة للفاعل من صدور الفعل (المصدر) عنه، كالهيئة الحاصلة للآكل بعد الأكل وللضارب بعد الضرب.

٦-والسادس: أن يكون حاصلاً بالمصدر المجهول، وله أيضامفهومان:

الأول: أن يكون قابلا للنسبة إلى نائب الفاعل، ولم يكن منسوبا بالفعل.

والثاني: هي الهيئة الحاصلة للمضروب، بعد وقوع الضرب عليه أو للشيئ المأكول، الباقي بعضه بعد الأكل منه.

ولكن يقول بحر العلوم في شرحه على " سلّم العلوم" : إنه (أي الحاصل بالمصدر) أمر اعتباري، تابع لاعتبار المعتبر، فهو قد يعتبره، وقد لايعتبره، فليس له وجود مستقل.

وكلام بحر العلوم خطأ: لأن الحاصل بالمصدر بنوعيه (المعلوم والمجهول) بعد رعاية فعله العامل عبارة عن جملة ثانية (أو جملة شكرية)، فتلك الجملة الثانية موجودة في نفس الأمر، وصادق على ثنائه تعالى، وكذلك الجملة الشكرية، فمن حيث تعلقه

بالفاعل، يعبر عنه بالحاصل بالمصدر المعلوم، ومن حيث تعلقه (وقوعه) على المفعول به، يعبر عنه بالحاصل بالمصدر المجهول.

فالحاصل بالمصدر المعلوم، والحاصل بالمصدر المجهول في الحقيقة شيء واحد، يكون له حيثيتان مختلفتان، و يعبّر عنه بالهيئة الحاصلة، إما للفاعل وإما للمفعول.

٧- وأما الاحتمال السابع، وهو القدر المشترك، فهو نسبة إضافية بين المعلوم والمجهول من المصدرين، فليس لها وجود مستقل.

**قوله: "نزل الآيات" إذا كان قوله :" نزّل " بالتشديد، فمعناه نزول الآيات نجماً نجماً، وتدريجاً، وإذا كان " أنزل " فمعناه النزول دفعةً واحدةً، ومرةً واحدةً، فأنزل باعتبار النزول من اللوح المحفوظ إلى السماء الدنيا، ونزّل باعتبار النزول من السماء الدنيا إلى الأرض، بقدر الحاجة، وحسب مقتضى الحال.

قوله :الآيات :جمع آية، وهي في اللغة تأتي بمعنى مطلق العلامة، وفي الاصطلاح: هي قطعة من كلام الله، لها مبدأ ومنتهى تتعلق بها صحة الصلاة والإعجاز.

والمناسبة بين المعنيين (اللغوي والاصطلاحي) أن تلك القطعة من كلام الله هي علامة ودليل على صدق رسالة محمد -صلى الله عليه وسلم- وتطلق الآية على ماوقع بين الدائرتين من كلام الله،لأنها علامة فاصلة بين الآيتين، والآية أصلها أيية، فأبدلت الياء المفتوحة الأولى ألفًا، فصار آية، أو كان أصلها أأية، فأبدلت الهمزة الثانية الساكنة ألفاً، أو كان أصلها أوية فأبدلت الواو الساكنة ألفاً.

قوله : وأرسل البينات : البينات جمع بينة، وهي العلامة الواضحة، والمراد بها الدلائل الظاهراة واضحة المفهوم، أو المعجزات الظاهرة، وتطلق البيّنة على الرسول ﷺ أيضا، ولكن تأبى عنه صيغة الجمع (البينات) كما في قوله تعالى: ﴿حتى تأتيهم البينة رسول من الله يتلوا صحفا مطهرة﴾ أوالمراد بها هنا المعجزات، و يقال للمعجزة : البينة لأن بها تظهر حقيقة الرسالة و يعجز غير الرسول عن الإتيان بمثلها فيتضح بها الحق.

قوله : فطلع الدين :هذا متفرع على قوله :" نزل الايات" وإذا كان "طلّع" بالتشديد يكون لفظ "الدين" منصوبا ، على أنه مفعول طلع ، والضمير المستكن في طلع الراجع إلى

الله فاعله، وإذا كان بالتخفيف فلفظ "الدين" مرفوع على أنه فاعل "طلع"، وحينئذ يكون مفهوم العبارة: فطلع ووضح الدين وظهر أمام الناس بنزول الآيات.

وعلى الأول معنى الكلام: فأوضح الله الدين وأظهره بنزول الآيات، فصار كالشمس الطالعة على العالم.

أما قوله: "وَطَلَّعَ اليقينَ": فمتفرع على قوله "وأرسل البينات" لأن بإقامة البرهان وإظهار المعجزة ينطبع و ينتقش الإيمان واليقين في قلوب المؤمنين، وكذلك "طلع"، إما بالتشديد وإما بالتخفيف، فعلى الأول يكون لفظ اليقين منصوبا، على أنه مفعول به، وعلى الثاني يكون مرفوعا بالفاعلية.

قوله: ربنا: منصوب بتقدير حرف النداء "يا"، والمقصود بالنداء هو الكلام الآتي.

وتقديم الجار والمجرور (لك) للحصر والاختصاص، يعني الوجود الحقيقي الثابت الواقعي، والحقيقة النفس الأمرية الثابتة، إنما يكون في الحقيقة لله تبارك وتعالى، لالغيره من الموجودات، لأن وجوده بذاته غير مستفاد من الغير، بخلاف وجود غيره من الممكنات، فهو موجود لذاته، وأما وجود غيره من الممكنات في حد ذاته، فهالكة الذات، باطلة الحقيقة في وقت من الأوقات، لقوله تعالى: ﴿كل شيئ هالك إلا وجهه﴾ وقوله تعالى: ﴿و يبقى وجه ربك ذو الجلال والإكرام﴾.

وكلُّ مجاز: وتنوين "كل" عوض عن المضاف إليه المحذوف، أي كلّ الممكنات وجميعها مجاز، والمجاز بفتح الميم ضد الحقيقة، يعني وجود الممكنات وحقائقها ليست بحقيقية، بل وجودها وجود مجازى مستفاد من الغير، وهو الواجب جلَّ مجده، لأن وجودها وحقائقها منسوبة إلى جاعلها (خالقها)، وليس لها وجود وحقيقة بدون النسبة إلى الخالق تعالى، وإنما يثبت لها الوجود بعد خلق الله إياها؛ لقوله تعالى: ﴿الله خالق كل شيء﴾، و قوله تعالى: ﴿وكنتم امواتا فأحياكم﴾ أي معدومين فأوجدكم، وقوله ﷺ: ((كان الله ولم يكن شيء غيره)).

فائدة: وفي ذكر الحقيقة والمجاز صنعة براعة الاستهلال، وهي عبارة عن إيراد ألفاظ في الخطبة والديباجة يبحث في أصل الكتاب عن معانيها وأحكامها، سواء كانت

تلك المعاني مطلوبة في الخطبة أولا .

قوله : ولك الأمر تحقيقا وكلّ مجاز : وتقديم الجار والمجرور (لك) للحصر والاختصاص مثل السابق.

ولماكان وجود الممكنات مستفادا ومخلوقا من الله تعالى فصار الأمر له ، ففي هاتين الفقرتين (لك الحقيقة حقاً ،ولك الأمر تحقيقاً) إشارة إلى قوله تعالى : ﴿ألا له الخلق والأمر﴾ أي كما أن الإيجاد والخلق له تعالى، كذلك الأمر والتدبير يكون في الحقيقة له تعالى ، وكلّ من الممكنات يأمر بعضهم بعضاً و يدبر و يتصرف بإجازتك.

كما أن في ذكر الحقيقة والمجاز براعة الاستهلال، كذلك في قوله (ولك الأمر الخ) تكون براعة الاستهلال، إذا أريد بالأمر مايطلب من العباد من التكاليف الشرعية بطريق عموم المجاز، سواء كان المطلوب ترك الفعل كما في المناهي أو إتيان الفعل كما في الأوامر .

قوله : أعنة: جمع عنان ، والعنان هو لجام الفرس.

قوله : والمبادي : جمع المبدأ، والمبدأ مايحتاج إليه ابتداء ، وفي الاصطلاح: هو مايتوقف عليه الشيء، سواء كان التوقف عليه في نفس الأمر، أي في وجوده أو باعتبار العلم والتعقل، كالمعرِّف للمعرَّف والقياس (الحجة) للنتيجة، أو كان التوقف عليه لأجل كونه شرطا، كالوقت للصلاة ، فالمعرِّف مبدأ للمعرَّف والحجة مبدأ للنتيجة، والوقت مبدأ للصلاة.

قوله :والنواصي : جمع ناصية وهي شعر مقدم الرأس فوق الجبهة .

قوله والمقاصد : جمع مقصود .

ومعنى الكلام أن اختيار حصول المقاصد من المبادئ والآلات مفوض إليك، وموقوف على فضلك، إنما يكون حصول المعرَّف بعد استعمال المعرِّف، وعلم النتيجة بعد العلم بمقدمات الحجة إنما يكون بعد توفيقك وأمرك وإجازتك، وترتب المسببات على أسبابها يكون بأمرك واختيارك .

وأما الزمخشري فيقول : إذا كان المسند والمسند إليه معرفتين وكان المسند ذا اللام، جاز أن يكون المسند إليه مقصوراً أو مقصوراً عليه، فيكون تعيين المحصور والمحصور عليه بالقرائن الخارجية، وفيما نحن فيه لوكان "المستعان" محصوراً عليه، و"أنت" محصوراً، يختل المعنى ،إذ يلزم منه نفي سائر الصفات، فالقرينة الخارجية (العقلية) تدل على أن المحصور هو المسند (المستعان)، والمحصور عليه وهو المسند إليه (أنت).

والصلاة والسلام على سيّدنا محمّد المتمّم للحكم، بطريق الأمم، والمبعوث بجوامع الكلم ،إلى أفهام الأمم

١-أورد "الصلاة والسلام" بعد الحمد لوجهين :

الأول : الايثار والامتثال بقول الله تعالى ﴿يا ايها الذين آمنوا صلّوا عليه وسلّموا تسليماً﴾ اذ المذكور في الآية هو (الصلاة والسلام)، ومن سنة العلماء السلف الجمع بين الصلاة والسلام في أوائل كتبهم (بعد الحمد).

والوجه الثاني (وهو عقلي): أن نفوسنا متدنسة بالذنوب والأدناس البشرية، والله تعالى قدوس بما لا يتنا هي تقدسه ،ومنزّه ومتعال بما لا يدرك نزاهته وعلوه ، فلا بد من الواسطة بيننا وبينه ،لنتقرب بها إليه ،وتلك الواسطة هي الصلاة والسلام على رسوله ،لأنه ﷺ قال :"من صلى علي مرة صلى الله عليه عشراً"، والصلاة هو ثناء الله تعالى على رسوله ورحمته إياه ،فرحمة الله تعالى هي وسيلة التقرب لنا.

والوجه الثالث الذي لم يذكره الشيخ في العنوان هو : أن المصنف لما أراد تأليف الكتاب لا بدّ أنّه استعان من الله إمّا بلسان القال، وامّا بلسان الحال لإتمام كتابه وإكماله ، فإنّ التصنيف وجمع أصول الفقه وضبط قواعده أمر صعب لايمكن النجاح والفوز فيه الا بالاستعانة والاستمداد والدعاء وطلب التسهيل من الله تعالى ، وإنما يتقبل الله تعالى الدعاء بالعجلة بعد تقديم الصلاة والسلام على رسوله ، فذكر الصلاة والسلام بعد الحمد، إنما يكون للاستجابة ،لأنه جاء في الحديث ما معناه :"من سنة الدعاء أن يحمد

(الأحكام الفرعية) لم تكن في الأديان السابقة (على زعم المصنف) على طريق الوسط ، بل كان فيها إفراط أو تفريط ، فأحكام دين موسى عليه السّلام (لأجل شدّة بني اسرائيل وطغيانهم) كان فيها إفراط وصعوبات ، وأمّا أحكام دين عيسى عليه السّلام فكان فيها تفريط وتسهيل وتخفيف ، لأن أمّته(بني اسرائيل في عهده)لم يكن فيهم الصعوبة والشدّة مثل السّابق ،فخفّف لهم وسهّل في الأحكام .

وبما أنّ أمّته (ﷺ) كانت أمّة عظيمة (كثيرة) وباقية إلى يوم القيامة ، وكانت لهم طبائع وأفكار مختلفة ، واستعدادات متفرقة، فاختار الله لهم أحكاماً متوسطة بين التصعيب والافراط والتفريط .

فتشريح العبارة على هذه الطريقة موافق لقوله تعالى ﴿اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الاسلام دينا﴾

ويمكن أن يكون مفهوم العبارة كما يأتي :إنه ﷺأتمّ الأخلاق الحسنة بطريقة مقتصدة خالية عن الافراط والتفريط ، موافقاًلقوله ﷺ:((بعثت لأتمم مكارم الأخلاق)) ، وإضافة المكارم إلى (الأخلاق) من قبيل إضافة الصّفة إلى الموصوف ، فالنبيﷺ علّم النّاس أنواعاً من الأخلاق الّتي لا يعلمها أحد قبله . قال تعالى تاعتاً لرسوله : ﴿وانك لعلى خلق عظيم﴾ فأشار تعالى إلى أنّ نبيّه منبع الأخلاق الحسنة والخصائل العظيمة ،والخلق العظيم هو ما جاء به القرآن الحكيم هداية للنّاس ، ولما سئل عائشة رضي الله عنها عن خلُق النبيﷺ قالت :"كان خلقه القرآن".

فالأخذ بالعقائد الصحيحة الّتيأجمع عليها أهل السنّة والجماعة ، والامتثال بالأوامر، والاجتناب عن النواهي الّتيجاء ت في القرآن والسنّة هي الأخلاق الحسنة ومكارم الأخلاق، فإنّ الله تعالى ذكر في سورة بني اسرائيل أنواعاً من الأوامر والنواهي والأخلاق،ثمّ قال :﴿ذلك ممّا أوحى اليك ربك من الحكمة﴾ فسمّى الله تعالى كلّها حكمةً ،ولا يبعد أن يكون قول المصنف "المتمّم للحكم" إشارة إلى ما في هذه الآية، والحكمة رأس الأخلاق البشرية وأساسها .

ويقال للتخلّق بمكارم الأخلاق في اصطلاح الصوفية :"المقام "، وجمعه

البشر ، كما جاء في الحديث "كل تقي نقي فهو آلي"، وإنما يستعمل (الآل) في الأشراف سواء كان شرفهم دنيوياً فقط أودنيوياً وأخروياً، كآل فرعون، وآل موسى، وآل داود، وآل محمد ﷺ وغيرهم من الأنبياء .

١- وأصل "آل" أهل بدليل تصغيره (بأهيل)فبعد قلب (الهاء) همزة، وقلب الهمزة ألفاً صار آلاً.

٢- وقيل أصله أول ،وبعد قلب الواو ألفاً صار هكذا (آل)، ودليل هذا أيضاًتصغيره (بأويل).

٣- وقيل بجعلُ (أهيل) تصغير آل غير صحيح ؛لأن المنقول عن الأعرابي أنّ أهيلاً تصغير أهل، وأويلاً تصغير آل ، فعلى هذا الفرق بينهما أن الآل مختص بالأشراف (كما مرّ) والأهل إذا لم يكن مضافاً إلى البيت أو أحد فهو أعمّ منه ، كما يقال أهل العلم وأهل الحرفة وكذلك الآل يستعمل في العقلاء ، والأهل فيهم وفي غيرهم.

٢-**قوله : أصحاب** : جمع صاحب ، وهو في اللغة : من كان في صحبة أحد ومصاحبا له ، وفي الشريعة : كلّ من أدرك صحبة النبي ﷺ مع الإيمان في سن التميز أو البلوغ ومات على الإسلام ، فهو صحابي (منسوب إلى صحبة النبي ﷺ) ويجمع الصاحب أو الصحابي على صَحْبٍ وأصحاب.

٣-**قوله : الذين هم أدلة المعقول** : الموصول مع صلته صفة للآل والأصحاب.

والأدلة جمع دليل،وهو ما يوصل إلى المطلوب أو إلى المدعى بعد النظر الصحيح فيه.

والعقول جمع عقل ، وهو ما يدرك به الإنسان حقائق الأشياء وأوصافها ويمتاز به عن غيره .

فمعنى الكلام أن آل محمد ﷺ وأصحابه هم هداة عقول البشر ومصلحوها بضوء الكتاب والسنة والأسوة النبوية ،وهم في الحقيقة أئمة العالم الإنساني (بعد الرسول ﷺ) .